الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/49/715
S/1994/1338
25 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البند ٧٠ من جدول الأعمال
صون الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة التاسعة والأربعون

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وموجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوافيكم، طي هذا، بالبيان الذي أدلى به في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ فخامة السيد زوران ليليتش، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أمام لجنة الشؤون الخارجية والسياسات الأمنية والدفاعية، التابعة للبرلمان الأوروبي في بروكسل (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٧٠ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

../.. 291194 291194 94-46831

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

المرفق

أسعدني قبول الدعوة إلى مخاطبة هذا الجمع العظيم في البرلمان الأوروبي الذي تربطه بيوغوسلافيا علاقات طيبة للغاية منذ سنوات عديدة والذي نسعى الآن أيضا إلى إدامة ما بيننا وبينه من روابط وتعاون.

اسمحوا لي أن أعرض عليكم المواقف الرئيسية لبلدي من أهم المسائل التي تؤثر في حل الأزمة في منطقة يوغوسلافيا السابقة ومن التنمية الاقتصادية والتطورات السياسية والموقف الدولي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملتزمة فعلا بالسلم والاستقرار، سواء في جوارها المباشر أو في كامل منطقة البحر المتوسط وأوروبا. ومنذ بدء الأزمة، نادينا بالحلول السلمية، وأيّدنا عملية السلم، وكنا في ذلك متمسكين بمبادئ المساواة والاحترام المتبادل لمصالح جميع شعوب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بالخطوات المحددة التي اتخذتها في عملية التفاوض حتى الآن، قد برهنت على أنها ملتزمة بصدق بالحل الدائم والعادل لكل المشاكل الناجمة عن انفصال جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، وهو حل يقوم أولا وقبل أي شيء على إنهاء الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك السابقة.

وفي هذه المناسبة أود أن أذكّر بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد اتخذت من الخطوات ما يلي:

- وقّعت خطة فانس لكرايينا، التي تعتبرها أساسا لجميع الأنشطة المقبلة التي تستهدف السلم؛

- أيدت جميع خطط السلم الخمس لإنهاء الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك السابقة - ابتداء من خطة كوتيليرو في آذار/مارس ١٩٩٢ وحتى آخر خطة اقترحها فريق الاتصال؛

- قدمت تأييدها التام والمساعدة المادية الملموسة إلى قوة الأمم المتحدة للحماية في الاضطلاع بدورها في صون السلم وكذلك إلى عدد كبير من المنظمات الانسانية؛

- أعلنت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في دستورها وفي إعلان الجمعية الاتحادية الصادر في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ أنها ليست لها أي مطالب اقليمية قبِل أي جمهورية يوغوسلافية سابقة؛

- أعلنت في هاتين الوثيقتين أيضا استعدادها التام لضم الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة إذا أبدت أي منها اهتماما بذلك؛ وتقبلها لإعادة التدفقات والصلات في مجال الاقتصاد والمرور والطاقة وغيرها في أراضي يوغوسلافيا السابقة، وكذلك رغبتها في معالجة أي مسائل أخرى معلقة، بما في ذلك تقاسم الأصول والالتزامات؛

- أعلنت في الاعلان المشار إليه أنها ستهتدي، في تطورها الديمقراطي، بمعايير ومكتسبات مجلس أوروبا والجماعة الأوروبية وغير ذلك من التجمعات الأوروبية، بهدف الانضمام إلى هذه التجمعات في المستقبل المنظور.

وهذه الأمثلة القليلة تكفي للبرهنة على أن سياسة السلم الثابتة هي التزامنا الذي لا يتزعزع. ولذلك ينبغي أن تعامل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كشريك متساو وعامل لا غنى عنه في أي جهود من أجل السلم. إن المؤسسات الأوروبية، مثل هذا الملتقى العظيم، هي التي يحق لها قبل غيرها أن تشجع العوامل الدولية والمجتمع الدولي ككل على اتباع مثل هذا النهج.

السيد الرئيس

لقد فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أساس بيانات محرفة عن أسباب الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك السابقة. وهذه الجزاءات تمثل أعنف أشكال الضغط على بلد وشعب متفرغين للسلم وأكثرها ظلما.

إن الحملة اللاأخلاقية التي تشنها بعض وسائل الاعلام العالمية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والشعب الصربي ككل تعتبر ذروة الاسفاف والاستخفاف. إن مهنة الصحافة، في معالجتها لحالتنا، سجلت سقوطا أخلاقيا ومهنيا كاملا.

فما هي الحقيقة كاملة إذن؟

إن الخسائر المباشرة وحدها من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤ تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأسوأ ضربة تمثلت في الطبقتين الوسطى والدنيا من السكان اللتين أصابهما الفقر، وكذلك في الجماعات الضعيفة في المجتمع، أي المتقاعدين والأطفال والمرضى والعاطلين.

وقد ارتفع معدل وفيات الرضع في عام ١٩٩٢ وحده بنسبة ٢٢ في المائة، وتضاعف هذا المعدل بين مرضى السكر. ويعاني الأنيميا طفل من كل اثنين في بلغراد.

لقد استقبلت يوغوسلافيا حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ لاجئ من المناطق التي مزقتها الحرب في الجمهوريات التي انفصلت، منهم بالاضافة إلى الصرب عشرات الآلاف من المسلمين والكروات وغيرهم. وهؤلاء المنكوبون ضحايا لشيئين: فهم ضحايا التطهير الإثني الجاري في أراضي البوسنة والهرسك وكرواتيا السابقتين، وضحايا الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وليست هناك سلطة دولية بإمكانها أن تفسر لطفل مريض أو لعجوز سبب اختفاء الدواء. وليست هناك حجة مقنعة تفسر لفنان أو عالم هذا الستار الحديدي الذي يقام حول هذا البلد في قلب أوروبا التي تخلصت من الحدود.

لقد ألحقت الجزاءات ضررا بالغا بالدول الأوروبية الأخرى وبالذات بجيرانها، فتعطلت الاتصالات الطبيعية والروابط الاقتصادية بين بلدان البلطيق أو تقطعت. وهذا بالتأكيد ليس في مصلحة أوروبا. وتعطلت تنمية المنطقة بأكملها وكذلك تحولها الديمقراطي سياسيا واقتصاديا.

وينبغي اليوم أن يكون واضحا بجلاء أن السلم لن يتحقق في هذه البقاع ما لم تُرفع الجزاءات. فبغير السلم لن يكون هناك تعاون أو تقدم اقتصادي أو ديمقراطي في المنطقة. وبغير السلم لن يسهم البلقان بشيء في التكامل الأوروبي. ولا شك في أن التكامل الأوروبي ورفاه أوروبا هما أول ما يشغل هذا البرلمان وأول ما يتعيَّن عليه عمله.

ومن هنا نرى أن التعليق الجزئي للجزاءات، وإن يكن دون شك خطوة إيجابية، لا يكفي بالتأكيد إذا كنا نستهدف السلم وكل ما ينتج عنه من منافع. ودعوني أكرر في هذه المناسبة أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد استوفت كل الشروط الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واعتقادي أنه يتعين على البرلمان الأوروبي، الذي يمثل مساحة شاسعة من أوروبا، أن يدعو بإصرار إلى إلغاء القرارات التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن فرض شروط جديدة لرفع الجزاءات غير مقبول بالمرة. فمن الخطر الاذعان لمثل هذه المطالب لأنها لا تؤدي إلا إلى تشجيع القوى المؤيدة للحرب وتذكي أوار التطرف على كلا الجانبين. ونفس الأثر ينتج

عن القرارات الانفرادية التي يتخذها أعضاء المجتمع الدولي فرادى. وهذا دون أي شك هو الطريق إلى مزيد من تصعيد الحرب وإطالة أمد معاناة الشعوب الثلاثة في البوسنة والهرسك السابقة وما لذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

سيدي الرئيس

إن مواطنينا يعتبرون جزاءات المجتمع الدولي ومحاولاته لعزلنا تماما ظلما فادحا وعقابا لا مبرر له بالمرة. إن هناك رسائل معينة بلغتنا حتى من أعلى المراتب فحواها أنه سيجري الحد من الهواء الذي يتنفسه الصرب وستمحى الابتسامة التي تعلو وجوههم، وقد أثارت هذه الرسائل، بشكل مبرر تماما، استياء معنويا بين مواطنينا.

لقد جندنا كل قوانا الوطنية للتغلب على العداوة وللبقاء على قيد الحياة ولتفادي الانتكاسة الروحية.

ورغم كل الصعاب الناجمة عن الحظر والحرب في الجوار القريب، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سعت إلى توفير الظروف الاقتصادية والسياسية الأساسية اللازمة لإقامة مجتمع تعددي حديث ومتطور. وبفضل برنامج اقتصادي رشيد استطعنا هذا العام تحسين وضع اقتصادي بالغ السوء. وقد تحكمنا في التضخم وحققنا استقرار العملة الوطنية دون أي عون مالي من الخارج.

ورغم المصاعب العديدة من اقتصادية وغيرها، فإن عشرات المنظمات الاجتماعية المستقلة والنقابات والأحزاب ووسائل الاعلام وجمعيات الأقليات الاثنية والمنظمات المماثلة تعمل بحرية. إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تقم على أساس أي استفراد قومي، بل قامت بوصفها دولة مدنية ديمقراطية ترتكز على الحقوق المتساوية لجميع مواطنيها. ولا ينطبق ذلك على أي من الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة أو أي دولة أخرى من دول البلطيق. إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اتساقا مع الأحكام الدستورية ومع الالتزامات الدولية، تكفل أعلى المعدلات والحماية لحقوق الانسان وحقوق أفراد الأقليات القومية رغم الحرب الناشبة إلى جوارها ورغم تعرضها لجزاءات قاسية.

إن الحقوق التي يتمتع بها أفراد الأقليات القومية ويمارسونها أشمل بكثير مما لدى معظم الدول الأوروبية الأخرى. واسمحوا لي بذكر بعضها: التعليم من المدرسة الابتدائية حتى المستوى الجامعي بلغة الأقلية؛ المشاركة في أجهزة السلطة التمثيلية من المستوى المحلي حتى المستوى الاتحادي؛ الاستخدام الرسمي للغات الأقليات ومحطاتها للإذاعة والتلفزيون ومسارحها وصحفها وكتبها بلغات الأقليات. وفي جمهورية صربيا سبعة برامج إذاعية وتلفزيونية بلغات الأقليات القومية (أربعة في فويفودينا وثلاثة في كوسوفو وميتوهيا)، وتسعة وأربعون برنامجا إذاعيا محليا وثلاث وسبعون مطبوعة. ومعظم هذه الأنشطة ممول من ميزانية جمهورية صربيا. وجميع هذه الحقوق يتمتع بها أيضا أفراد الأقلية القومية الألبانية الذين

يقيمون في يوغوسلافيا ومعظمهم في كوسوفو وميتوهيا، وهما جزء من جمهورية صربيا. ومع ذلك فإن الزعامة المتطرفة لجزء من الأقلية القومية الألبانية ماضية بإصرار في الدعوة إلى الانفصال وتلجأ لهذا الغرض إلى مختلف الوسائل - وعلى رأسها ترويع مواطنيها - وتقاطع النظام الدستوري الشرعي لدولتها وترفض الاشتراك في الحياة الاجتماعية والسياسية الديمقراطية لجمهورية صربيا ولجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومما يؤسف له أشد الأسف أنهم يمنعون أولادهم من الحصول على التعليم العادي - فبدلا من منجزات أوروبا الحديثة، يُعرض على الشباب ظلام العصور الوسطى والانعزال في النظام شبه التعليمي غير المشروع.

إننا لا نرى أي طريق مسدود فيما يتعلق بسبل معالجة الحالة في كوسوفو. فسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا على استعداد دائما للحوار وما زالت مستعدة اليوم، بشرط أن يكون في هذا الحوار تسليم بأن هذه المسألة مسألة داخلية وبالتالي لا تحتاج إلى الوساطة، وأن ينبع هذا الحوار من احترام سلامة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسيادتها كما هو مطلوب في دولكم أنتم عندما يكون الموضوع موضوع السيادة والسلامة الاقليمية.

السيد الرئيس،

لا جدال في أن الحرب الأهلية في جزء من يوغوسلافيا السابقة اندلعت بسبب الانفصال المسلح لجمهوريات معينة عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وقد رأت تلك الجمهوريات، المدعومة من الخارج، في تفكيك الاتحاد المتعدد الإثنيات - كنموذج لتعايش أمم متعددة - بالقوة إمكانية لفرض دول ذات اتجاه قومي صرف بأي ثمن. ومن جهة أخرى، فإن جمهوريات صربيا والجبل الأسود حافظت على استمرار العيش في كنف دولة مشتركة على نصف مساحة إقليم البلد السابق. إن امتداد دولة يوغوسلافيا مساهمة في تحقيق الديمقراطية والتكامل في منطقة البلقان وفي أوروبا بأسرها أيضا. وقد أعرب مواطنو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن تأييدهم لهذا الامتداد، مؤكدين بذلك أنه إعراب عن مصالحهم تاريخيا ومدنيا وقوميا وعلى صعيد الدولة. ويتمشى هذا الامتداد، ونحن على يقين من ذلك، مع أهداف السلم والاستقرار في البلقان وفي أوروبا.

وأود أن أبرز مرة أخرى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليس لها أي مطالبات فيما يتعلق بإقليم أي واحدة من جاراتها السابقة أو الحالية. وقد أثبتنا صحة ذلك من خلال سياسة التعلق بالسلم التي نتبعها باستمرار.

وبالعكس فإنه من الطبيعي، لا أكثر ولا أقل، أن يود بلدي تطبيع العلاقات مع جمهوريات يوغوسلافيا السابقة. وهو يظل، كما في الماضي، مستعدا للحوار من أجل التغلب على النتائج التي ترتبت على انفصالها، ولبدء المسيرة على درب التعاون. وستعترف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بجميع الدول

المنشأة حديثا بمجرد أن تسوى المسائل التي يجرى حاليا التفاوض بشأنها في إطار المؤتمر المعني بيوغوسلافيا. وهذا الموقف مطابق للمبادئ الأساسية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا التي تنص على ألا يتم أي اعتراف قبل إكمال المؤتمر بنجاح. وليس تطبيع العلاقات مجرد قرار بل هو عملية متواصلة يجب أن يطرق من خلالها عدد كبير من المسائل ومن النتائج المترتبة على الانفصال الانفرادي بالقوة. وينبغي أن يشكل الاعتراف بأى من الجمهوريات نتيجة منطقية وتتويجا لتلك العملية. ويتمثل أحد الشروط المسبقة في ألا تعمد الجمهوريات المنشقة إلى التشكيك في حق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أن تمثل الامتداد القانوني دوليا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مهتمة أكثر من أي بلد آخر في المنطقة بالتوصل، في أقرب وقت مستطاع، إلى تسوية جميع المشاكل التي تسبب فيها الانفصال، وبسلوك المنطقة بأسرها طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي في كنف الاستقرار. ويفند موقفنا هذا تفنيدا تاما جميع الادعاءات بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو - كما يرجح أن تدعي بعض الأوساط اللامسؤولة أو سيئة الاطلاع - صربيا الكبرى تشكل خطرا داهما. إن هذه الإدعاءات التي لا تنم عن حسن النية بصورة من الصور، تحوّل أيضا الاهتمام عن الأسباب الحقيقية للمشكلة. وتتيح هذه الافتعالات مجالا خصبا للمناورات المتسترة التي ترتب لها عناصر من المنطقة ومن خارجها، خدمة لمصالحها الخاصة.

إننا، إذ ندرك تمام الإدراك أهمية العلاقات اليوغوسلافيا - الكرواتية، أو الصربية - الكرواتية، بالنسبة للاستقرار في إقليم يوغوسلافيا السابقة وللتطورات المقبلة في البلقان، اتخذنا الخطوات الأولى، والهامة مع ذلك، صوب تطبيع تلك العلاقات.

تواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دعم خطة فانس، وهي أحد الأطراف الموقعة عليها. وهي كذلك تدعو إلى تحقيق تسوية ذات ثلاثة أطوار، أي تسوية على مراحل، لجميع المشاكل المعلقة - بدءا بأبسط المشاكل وتدرجا نحو أكثرها تعقدا. وستسعى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى تعزيز الثقة المتبادلة لكنها لن تتدخل في المحادثات المباشرة بين زغرب وكنين. وهي ستقبل أي حل يوافق عليه الطرفان.

إني أدين بشدة قصف مطار أودبينا في جمهورية كراييا الصربية يوم أمس وأعتبره عملا لا مسؤول وغير مبرر. إن مجلس الأمن بالأمم المتحدة، إذ تصرف بهذه الطريقة، قد أذعن مرة أخرى لتأثير البلدان التي يخدم مصالحها استمرار الحرب بدلا من إنهائها. وفي حين يشارك جزء كبير من المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الأوروبية، بصورة نشطة في عملية السلم، يشكل هذا الفعل إعاقة مباشرة لتلك العملية ويشجع المناضلين والمتطرفين داخل أطراف النزاع الثلاثة جميعها. وبالتالي فإن هناك خطرا كبيرا لتصعيد النزاع عبر حدود البوسنة والهرسك السابقة، وهو ما يتعارض مباشرة مع مصالح أوروبا - إذ أن كل هذا يحدث، في نهاية الأمر، في الفناء الخلفي لأوروبا. وخدمة لمصلحة السلم في أوروبا، أناشد جميع البلدان

الأعضاء في مجلس الأمن بالأمم المتحدة أن تعيد النظر في قرارها بتوسيع نطاق عملياتها العسكرية خارج حدود إقليم البوسنة والهرسك السابقة.

ستواصل يوغوسلافيا العمل من أجل التسوية السياسية السلمية والعادلة للحرب الأهلية في جمهورية البوسنة والهرسك اليوغوسلافية السابقة في أقرب وقت مستطاع. إننا، إذ أكدنا منذ بداية نشوء الأزمة أن الطريقة الوحيدة للتوصل إلى حل هي توخي نهج يقر على أساس المساواة بمصالح كافة الشعوب الثلاثة: المسلمون والصرب والكرواتيون في تلك الجمهورية اليوغوسلافية السابقة، نؤيد خطة فريق الاتصال، التي اعتبرناها، رغم بعض أوجه القصور فيها، كفيلة بتحقيق تسوية تحمي مصالح الشعوب الثلاثة على حد سواء. ذلك لأنه لا يمكن توفير أساس للسلم الدائم الذي نطمح إليه كلنا إلا من خلال توخي نهج يتسم بالإنصاف فيما يتعلق بمصالح الشعوب الثلاثة. لقد شاهدنا أكثر مما يكفي من النتائج المأساوية التي ترتبت على الاعتراف السابق لأوانه بالجمهوريات التي قامت بالانفصال. وبالتالي، ففي حالة البوسنة والهرسك السابقة، لا يمكن إثارة مسألة الاعتراف، بصورة معقولة، إلا بعد إحلال السلم وإكمال عملية التفاوض. وقد اتضح أن اتباع سياسة المقاييس المزدوجة إزاء الأطراف في النزاع يشكل أسوأ خيار ممكن.

لا شك في أن بعض التغيرات الحميدة قد طرأت في موقف بعض العناصر الفاعلة الدولية - قدر أقل من التحيز ومزيد من الموضوعية - خاصة في أوروبا. بيد أن بلدانا معينة ذات تأثير قامت حديثا بتكرار بعض الأخطاء القديمة وارتكاب أخطاء جديدة. وقد كان يجب توقع النتائج التي ترتبت على ذلك - تصعيد الحرب الأهلية. وكان من بين تلك الأخطاء الرفع الانفرادي للحظر على الأسلحة لصالح أحد الأطراف في النزاع والمطالبات بأن يحظى ذلك القرار بدعم جماعي. إن ذلك يشكل في الواقع انحيازا مكشوفا إلى الطرف المسلم، وذلك في الوقت الذي كانت فيه المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة تُستخدم لشن هجمات عسكرية جديدة.

وتوجد في صف مؤيدي أحد الأطراف في النزاع بلدان لها تقاليد ديمقراطية عريقة وبلدان تحكمها حاليا أنظمة استبدادية ومتطرفة. ومن الصعب حقا تفسير هذا التناقض في عالم اليوم الذي تسعى فيه الأمم الديمقراطية، عن طريق المؤسسات الدولية وكذلك مباشرة، إلى عولمة احترام الديمقراطية والعلاقات الدولية وهو احترام يشكل العقيدة والأساس لإقامة أي شكل من أشكال العلاقات مع بلد آخر.

إني مقتنع اقتناعا قويا بأن الطريقة الوحيدة للتعجيل بتحقيق سلم دائم في إقليم البوسنة والهرسك السابقة تتمثل في قبول الأطراف الثلاثة لخطة فريق الاتصال. ذلك هو ما تدعو إليه على نحو نشيط جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي أن تعطى ضمانات خطية لجمهورية سربسكا وللشعب الصربي في البوسنة والهرسك بأنهما سيتمكنان من ممارسة ما للمسلمين والكرواتيين من حقوق في البوسنة والهرسك. وسوف يعني هذا تأكيد المساواة في الحقوق بين الأطراف في النزاع، والتصديق

رسميا على الموقف الذي اتفق عليه في هذا الشأن ممثلو المجتمع الدولي والمسؤولون في أعلى المستويات ببلدي.

ومن الأساسي أيضا أن ترفع فورا وبالكامل جميع الجزاءات المفروضة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن ذلك سوف يحرم جميع دعاة الحرب - وهذه القوى موجودة في داخل الأمم الثلاث جميعها - من كل الحجج التي يتذرعون بها. وسوف يعيد هذا ثقة الشعب الصربي بالبوسنة والهرسك في حسن نوايا المجتمع الدولي. إن الحرب في البوسنة والهرسك السابقة يجب أن تنتهي. ومما يؤسف له أن العمليات الهجومية الحديثة تظهر بجلاء أن المسلمين وكذلك الكرواتيين غير صادقين حين يعلنون استعدادهم لوقف المعارك. ويجري باستمرار حاليا انتهاك حظر الأسلحة انتهاكا صارخا. ورغم هذا فإن المنظمة العالمية لا تحرك ساكنا للحيلولة دون ذلك.

ومن الضروري الضغط على الطرفين المسلم والكرواتي لكى يوقفا عملياتهما الهجومية ضد الصرب في البوسنة والهرسك، وكذلك منع انتهاكات حظر الأسلحة. وبهذه الطريقة سوف تهيأ ظروف مواتية لكي يتوصل ممثلو الشعوب الثلاثة جميعا إلى تسوية دائمة ومقبولة عموما من خلال مواصلة عملية التفاوض في إطار فريق الاتصال وعن طريق الحوار المباشر.

السيد الرئيس،

تدين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جميع الجرائم، والسلوك التطرفي وعدم التسامح، وكذلك جميع أشكال التطهير الإثني أو المظاهر الأخرى للتمييز العرقي والقومي والديني أينما يمكن أن تحدث في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة وأيا كان مرتكبها.

إن تفكيك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة بالقوة لم يسو مسألة العلاقات فيما بين الجماعات الإثنية في البلقان بل، في الواقع، زاد خطورتها تفاقما إلى حد بعيد. إن الاعتراف السابق لأوانه بالجمهوريات اليوغوسلافيا السابقة المنشقة، وهو ما قامت الجماعة الأوروبية بدور قيادي فيه، وفي ذلك السياق إعلان حدود فاصلة ذات طابع إداري حدودا معترفا بها دوليا قد تسبب في عزل ثلث السكان الصرب بالقوة وفي حرمانهم من الانعتاق على الصعيد القومي.

لقد أدى انفصال هاته الجمهوريات، بحكم الواقع وبحكم القانون، الى التمييز ضد الصرب الذين، بالرغم من أنهم أمة واحدة، حرموا من حقهم الدستوري وغير القابل للتصرف في تقرير المصير. ومن جوانب الأزمة العسيرة بوجه خاص في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة مركز الصرب في ظل الحكم الكرواتي خارج المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. فمنذ بداية اندلاع الأزمة استبعد الشعب الصربي تعسفا وبدون أي تعليل من الدستور الكرواتي الذي ما زال نافذا. وتواصل كرواتيا

حاليا الضغط على الصرب والتمييز ضدهم على نطاق واسع. ويتواصل سيل اللاجئين الصرب على مشهد من أوروبا. وقد حان الوقت للنظر في هذه المشكلة الرئيسية على نحو مجرد من التحامل الماضي ولكي تستخدم الآليات المناسبة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحقوق الوطنية والمدنية للصرب في كرواتيا. ويتمثل شكل محدد من أشكال الضغط على الصرب في محاولة كرواتيا رد الاعتبار لنظام "اوستاشا" ولمجرمي الحرب المسؤولين عن الإبادة الجماعية للصرب واليهود أثناء الحرب العالمية الثانية.

إن وضع الصرب الذين بقوا تحت حكم المسلمين في سراييفو ومدن أخرى داخل الاتحاد الاسلامي الكرواتي، بمثابة "رهائن إثنيين"، عسير الى أقصى حد أيضا. وهم مرغمون على العيش في كنف الأصولية الاسلامية المتنامية والحقد والعنف.

السيد الرئيس،

لقد سئمت البلقان والشعوب البلقانية التقسيمات والنزاعات والحرب. وحان الوقت لبدء صفحة جديدة في سجل التاريخ. لقد حان الوقت لكي تتمكن كافة الشعوب والدول في هذه المنطقة من التطلع الى آفاق مستقبل أكثر ضياء. والحاجة ملحة الآن لتعزيز جميع أشكال التعاون والتكامل فيما بين بلدان البلقان وجنوب شرقي أوروبا. وينبغي للمؤسسات الأوروبية، بما فيها البرلمان الأوروبي، أن تسهم في اتباع نهج صحيح بشأن منطقة البلقان بوصفها جزءا لا يتجزأ من أوروبا. إني أعتقد أن هذا هو واجبها. لا يمكن النظر الى منطقة البلقان بوصفها عبئا، بل بوصفها طاقة كامنة لم تستكشف بعد، وبالطبع لم تستغل، لبناء مستقبل مشترك لأوروبا.

يتمثل أحد الشروط المسبقة الأساسية في عودة يوغوسلافيا الى المجتمع الدولي والى أسرة الأمم الأوروبية التي لم تنفك أبدا تنتمي اليها.

إننا ننتظر من الاتحاد الأوروبي أن يقوم بدور رائد في تجديد اشتراكنا في جميع المنظمات الدولية والإقليمية. ونحن نشعر بأن لنا الحق في توقع أن تكون المبادرة للاتحاد الأوروبي أيضا من أجل رفع جزاءات المجتمع الدولي بصورة كاملة ونهائية، لأنه كان بالفعل أول من بادر بتنفيذ تدابير تقييدية في نهاية عام ١٩٩١.

ولكي تسوى المشاكل التي تهدد السلم والاستقرار في أوروبا، من الضروري أساسا أن تشمل عضوية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا جميع الدول الأوروبية وأن تشترك تلك الدول في أنشطة المؤتمر على أساس المساواة. إن تحقيق الاستقرار والسلم في أوروبا، وكذلك مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ذاته، لا يمكن أن يقوما، ولم يقوما أبدا، على أساس علاقة بين الدول ذات تركيب هرمي. ومن الحتمي، لدى بناء

نظام الأمن والتعاون الأوروبيين، كفالة أن يتيح هذا النظام ضمانات كاملة ومتساوية لجميع الدول الأوروبية. إن كل سابقة تشكل خطرا.

السيد الرئيس،

إن يوغوسلافيا، بوصفها أحد بلدان نهر الدانوب والبحر الأبيض المتوسط تحتل موقعا مركزيا في منطقة لم تنفك طيلة قرون تشكل منبع الثقافات الأوروبية أو نقطة تلاق لها. إننا لم ننفك نشكل جزءا من أوروبا - في السراء والضراء وفي أوقات الحرب وأوقات السلم على السواء - منذ عهود ما قبل التاريخ حين أنشأ أسلافنا حضارة من أعرق الحضارات الأوروبية المتميزة في شعاب نهر الدانوب. وأود فقط أن أشير الى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حين أدت يوغوسلافيا، طيلة سنوات، دورا أساسيا في عملية التعاون الأوروبي وفي الكفاح من أجل التغلب على الانقسامات التي سببتها التكتلات. وقد كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، في جملة أمور، أول بلد في أوروبا الوسطى والشرقية أقام علاقات دبلوماسية ومؤسسية مع الجماعة الأوروبية.

واليوم كما في الماضي ينـاط بيوغوسلافيا، بوصفها بلدا متعدد الإثنيات والثقافات والعقائد وواقعا عند مفترق طرقات، دور أساسي لا جدال فيه بصفتها عامل استقرار وتكامل ووصل اقتصادي في المنطقة وفي أوروبا بأسرها. وتقوم يوغوسلافيا حاليا، من خلال سياسة المساواة الوطنية التي تتبعها بثبات على الصعيد الداخلي وسياسة السلم التي تتوخاها، بتقديم مساهمة كبرى في التنمية العامة والاستقرار بالمنطقة.

وتبعا لذلك، فإننا نعتبر التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومؤسساته إحدى أولويات سياستنا الخارجية. ولا يمكن منع تلبية الحاجة الطبيعية للروابط الاقتصادية والثقافية والبشرية وجميع أنواع الروابط الأخرى بين منطقتنا وأوروبا ككل طيلة أي فترة من الزمن من خلال أي عزل أو جزاءات.

إننا نحث على تجديد وتعزيز التعاون بين هذا البرلمان والجمعية الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ونعول على البرلمان الأوروبي لكي يتخذ موقفا موضوعيا وغير متحيز إزاء الأطراف في الأزمة وفي الحرب التي ما زالت رحاها تدور في يوغوسلافيا السابقة، ولكي يعترف بالسياسة البناءة والمحبة للسلام التي تتبعها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

السيد الرئيس،
سيداتي سادتي،

إن من الهام الى أقصى حد بالنسبة لرخاء واستقرار أوروبا ألا يتم السماح بتهميش مناطق معينة في قارتنا. وينبغي ألا تحل مكان أوروبا التكتلات أوروبا بلدان "من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة". ومن الأساسي، لكي تتمكن أوروبا من العمل ككيان، تدارك التفاوتات الاقتصادية. إن يوغوسلافيا مستعدة لمواصلة الاسهام بصورة كاملة في العمل على تحقيق أهداف السلم والاستقرار والرخاء الاقتصادي النبيلة في منطقتنا وفي أوروبا.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تطلب لنفسها أي شيء أكثر مما يتمتع به الآخرون، لكنها أيضا لن ترضى بأي شيء أقل من ذلك. وكل ما نطلب هو الحق في بناء بلدنا بأقصى ما لدينا من قدرة ومعرفة، وفي التنافس على قدم المساواة مع الآخرين من أجل الحصول على مكانة لنا في اطار عمليات التكامل الاقتصادي والديمقراطي والثقافي الأوروبي - بالطريقة وبالقدر اللذين يكفلان المصلحة المتبادلة والمشتركة ولفائدة جميع الأوروبيين.

- - - - -